مؤسسات المجتمع المدني ودعم ثقافة الادارة المحلية في ليبيا

د. خالد عمر مادي
علوم سياسية / جامعة طرابلس

ملخص

هدفت الدراسة إلى محاولة تلمس السياق *السياسي والإداري الليبي* من زاوية تفعيل دور الإدارة المحلية بمساندة مؤسسات المجتمع المدنى فى إطار مفاهيم أساسية هي اللامركزية والإدارة المحلية ومؤسسات المجتمع المدنى ،كمحاولة لتسليط الضوء على مجالات ومآلات الدور لمشاركة مؤسسات المجتمع المدنى فى العملية السياسية فى ليبيا كرافد للإدارة المحلية،ومن جهة أخرى فى الاضطلاع بإدوار وبرامج وحملات من خلالها يتم تفعيل مفهوم الشراكة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية والمجتمع المدنى وقوى وآطر مجتمعية مختلفة،ومن مقتضيات ذلك يتأتى تعزيز مطلب المسؤولية المشتركة،وتعزيز المبادرات المجتمعية؛ لرفع قدرات المجالس المحلية،وتعزيز التنسيق بين المجالس المحلية،وتعزيز الاهتمام بالترتيبات الدستورية،وتعزيز الوظيفة الرقابية وتنظيمها، ودعم العملية الانتخابية،والشفافية فى النظام السياسى.

مقدمة

تعد الإدارة المحلية مستوى من مستويات نظام اللامركزية السياسية، والإدارية فحواها أن المواطن على مستوى القرية والمدينة والمناطق أدرى بمصالحه وحاجاته.والنظام المحلي كهيكل وتنظيم أقدر على تحقيق متطلبات المواطن من الهيأت والمؤسسات السياسية المركزية. ولذا فإن سياسة الإدارة المحلية تعد له هدفا يعنى بإفساح المجال أمامهم للمشاركة في صنع القرار، وكذلك وسيلة بكونه تفويضاً لسلطات المركز والحكومة لصالح المستويات المحلية فى المحافظات والبلديات، والمحلات، وهذا الأمر بالضرورة يتطلب دعماً ومؤازرة مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات التطوعية والخيرية. ولذا يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني في الاضطلاع بأدوار وبرامج وحملات من خلال تفعيلها لمفهوم الشراكة بين الحكومة المركزية، والإدارة المحلية، والمجتمع المدني، إضافة إلى مشاركة القطاع الخاص.

ولكي يتجلى إرساء الإدارة المحلية، ويكون تجسيدها بصورة أعمق بعد تشكل المجالس المحلية واتساقها بضوابط قانونية وتشريعية تبين حدود وصلاحيات اختصاصات السلطات المحلية.ويكون دور الحكومة محددا في الإشراف والمتابعة والتمويل؛ولتقوم الإدارة المحلية بدورها وتؤدي ماهو مطلوب منها، وتنفيذ متطلبات السياسات العامة حسب احتياجاتها وضمن حدودها وإمكاناتها المالية والبشرية،مما سيتدعي مشاركة وإسهاماً من المؤسسات المدنية بكونها أكثر قرباً من عمل القطاع المحلى من الدولة ومؤسساتها المركزية.

وعليه فإن الدراسة تهدف إلى محاولة فهم السياق الإداري من زاوية تفعيل دور الإدارة المحلية بمساندة مؤسسات المجتمع المدني، في إطار تفعيل السياسة المحلية،وتسليط الضوء على مجالات ومآلات الدور لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني في العملية السياسية في ليبيا. وفى ضوء تثبيت القاعدة السياسية الليبية، وهى دعم اللامركزية وتفعيلها. ولذا كان الاتجاه إلى النظرة للإدارة المحلية من جهة تفعيل مؤسسات المجتمع المدني بكونها

هي الأكثر قدرة والأوسع ميدانا، والأكثر إثارة لفحص وتبيان الحاجات والمتطلبات والاتجاهات المجتمعية المحلية. وقبل هذا كله إن الدور لن يكون فاعلا إلا بالقدر الذى يقدمه الجانبين معاً نحو الأخذ بعملية التحول نحو اللامركزية. ومقدار مدى فاعليه دور مؤسسات المجتمع المدني فى اتجاه دعم الإدارة المحلية، وبذلك يبرز التساؤل حول طبيعة الاهتمامات والنواحي التي يجب أن تحظى بالأولوية من قبل منظمات المجتمع المدنى؛ لتعزيز الشراكة والعلاقة مع النظام الإدارى المحلى.

أولا ـ سياق التطور الإداري المحلى

إن تطور ليبيا كوحدة إقليمية لا يعود إلى مراحل تطور اجتماعي واقتصادي مرتبطا ارتباطا وثيقا بالواقع السكاني والاجتماعي والجغرافى،وإنما يرجع فى كثير من أوجهه إلى سياسات الإدارة الاستعمارية الأوربية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية،3 ثم حملت مرحلة الاستقلال واقعا مغايرا للمرحلة السابقة؛إذ لم تصمد المعالجة الدستورية الاتحادية أمام التحديات السياسية والاقتصادية في ليبيا ما بعد اكتشاف النفط . فسرعان مااختارت القوى السياسية تحت ضغط مطالب اقتصادية واجتماعية إلغاء النظام الاتحادي وجعل ليبيا دولة موحدة، وفى الوقت الذي راهنت فيه القيادات السياسية بعد التحول على أن تكون الدولة ومؤسساتها منطلقا لبناء المجتمع الواحد والاتجاه صوب تفعيل الدولة وهياكلها انزلقت البلاد إلى السلطة الفردية وحكم العسكر، في حين كان يراد من الدولة وبناها ووحداتها المحلية أن تبعث في المجتمع قيما مشتركة وأهدافاً سياسية واجتماعيةواقتصادية تجد من خلالها نفسها ودورها وفعلها، لكن هذا الأمر لم يقع،إذ خضعت الدولة وكل فواعل المجتمع المدنى لسيطرة الدولة.

وحملت التحولات فيما بعد ذلك نهج الابتعاد عن المؤسسية وصار الديدن الأخذ بالراى الواحد والنموذج المطروح يعبر عنه بكونه يمثل المطلب الأساسى لنجاح الدولة والمجتمع. واتضح فيما بعد أن ليبيا كدولة لم تفلح في هذا المطلب؛ لضعفها فى نواحيها الاجتماعية والسياسية ونظام حكمها المتذبذب فهي دولة واهنة فى حقيقة الأمر وإن كانت في علاقاتها بالمجتمع المدنى قوية.1

وفى الوقت الذي يجب التأكيد فيه أن شرعية الدولة نابع في أصلها من إجماع القوى السياسية في المجتمع فضلا عن المجتمع الدولي بصيغتها القانونية. الأمر الذي تحتم عليه خروج المجتمع تحت ضغط مطالب وعجز وتلكؤ السلطة. ومما لا ريب فيه أن هذا الخروج جاء بعدما افتقرت فيه البلاد والعباد لكل متطلبات بناء الدولة الحديثة والديمقراطية،وفية لم تستطع المؤسسات السياسية والإدارية تفعيل وتكوين إدارات بشكل سليم وفاعل.

ولذا مثل غياب المؤسسية في النظام السياسي الليبي جانب الوهن في جسده السياسي، فالبناء والهياكل والمؤسسات ليست ديمقراطية، بل هي تجمعات لقوى تدين بالولاء للسلطة السياسية، كما أن هذه البناء والهياكل لا تنهض بعمليات سياسية ومحلية ذات صلة حقيقية بالمجتمع، كرسم سياسات التعليم والصحة والاقتصاد والرفاه .

الأمر الذي أفضى إلى تمركز كل مقدرات الدولة في شخصية واحدة ،وغيبت القوى المحلية السياسية والثقافية والاجتماعية، واستغلت المؤسسات الاقتصادية والإدارية لغير ما وجدت له. فضاعت الفرصة على المجتمع المحلي في تدبير شؤونه في وقت أصبحت مواطن القوة متجسدة في القبيلة والجهوية والشللية. واستدعت هذه البيئة من

النظام أن تتعامل معها من خلال مقاربات متأرجحة بسبب الخشية على دورها وشرعيتها ومصالحها، ولذا عد كل تغيير أو تبديل لشكل الوحدات المحلية بدمج أوتوسع أو إلغاء مأرب ومآل للجانب الأمني الحيز الاكبر.2

وعلى الرغم من توسع شكل وهيكل توزيع السلطة المحلية في مجال الحدود والصلاحيات والاختصاصات، فإن أيا منها لم يحقق له أرضية تنموية، أو تطورية واضحة وبارزة، وبذلك ظلت مرتبطة بتبعية سياسية واعتمادية مالية على الرغم من التوسع الهائل للأجهزة المحلية إدارياً وتنظيمياً. صحيح أن التوسع الأفقي للوحدات المحلية كان شاسعا لكن كل سياساتها واتجاهاتها حصرت بقيد ذاتي حيث نظرت إلى الشكل والنموذج لا يتأتى إلا من طرف وشخص ملهم واحد وأن هذه الأجسام والهياكل لا يخول لها أن تسابق وتبتكر الحلول والإصلاحات خارج التصور الذي وضعته السلطة.3

ومع ذلك فإن السلطة كانت تراعى للوحدات المحلية من حيث قيمتها الاستراتيجية في هيكل السياسة الأمنية له؛لأن تغيبها وترك التعويل عليها سيكون له باهض التكلفة عليه، ولأنه يتسبب في خلق خروقات وتصدعات اجتماعية لا يرغب بظهورها، ومن ثم فإن التوافق وقدر من الانسجام الذي عاشته ليبيا خلال الأربعة عقود الفائتة تحملتها الدولة والمجتمع، ومن دون شك جاء بأثمان باهضة.

ثانيا- التحديات التي تتطلب استجابة من الإدارة المحلية والمجتمع المدنى

تحتاج الإدارة المحلية إلى أن تستجيب على نحو ملائم للتحديات التي تواجهها على النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إذ ثمة توافق متزايد في الآراء بأنه لكي يتم ذلك في ليبيا يجب عليها أن تقوى وتنهض بدعم بمؤسسات المجتمع المدني، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا فى إطار تعزيز مفاهيم ديمقراطية قابلة للتطبيق حتى تضمن التفاعل والقبول والنجاح .ويتطلب كثرة التحديات اعتماد أساليب سلمية؛ إذ إن قوة أو ضعف الإدارة المحلية يتوقف على مجموعة من العوامل منها:

1 – درجة توافق الآراء بشأن المهام والصلاحيات التي تبنى عليها الادارة المحلية والتحديات التي ستساعد في التغلب عليها.

2 – مستوى الالتزام السياسي بغرضها وقيمتها.

3 – الدرجة التي تعُطي لها في هياكلها التنفيذية ومستوياتها وقواعدها بكونها جسم شرعي .

4 – قدرة الإدارة المحلية على الموازنة بين متلطبات المواطن ومخصصات الميزانية لها.

5 – قدرة الإدارة المحلية على التأقلم مع التغيير وتقبل الأفكار الجديدة .

وبالتالى فإن أي جهد يبذل لتطوير ثقافة الإدارة المحلية يجب أن يركز على فهم واضح ومتفق عليه للتحديات التي تعتزم تلك البنى تذليلها.وأن يكون أول توافق الآراء يتم التوصل إليه متناولا التحديات التي تواجه ليبيا في هذه المرحلة والتى تتطلب الاستجابة عن طريق تطوير مجال الإدارة المحلية. ويكمن التحدي الآخر في كيفية وضع المواطن الليبي بثبات على مسار لا يمكن الرجوع عنه متجسدا فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة،وما يستتبع ذلك من مجالات أخرى كاستعادة الأمن والاستقرار والسلم والأمن الاجتماعي، وممارسة السلوك الشفاف

والمسؤول في الحياة العامة. إضافة إلى تحد ماثل آخر هو كفالة التزام القيادة السياسية المقبلة بكل تطلعات المجتمع الليبى بالتداول السلمي للسلطة، وهذه لوحدها كافية لوضعها بموازاة كل التحديات التي وردت آنفا.

ثالثا ـ أدوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم ثقافة اللامركزية والإدارة المحلية

يتطلب تفعيل الإدارة المحلية بروز دور داعم لمؤسسات المجتمع المدنى ومن مقتضيات ذلك يتطلب تعزيز مطلب المسؤولية المشتركة، وتعزيز المبادرات المجتمعية، ورفع قدرات المجالس المحلية، وتعزيز التنسيق بين المجالس المحلية، وتعزيز الاهتمام بالترتيبات الدستورية، وتعزيز الوظيفة الرقابية وتنظيمها، ودعم العملية الانتخابية، والشفافية.

تعزيز قيمة المسؤولية المشتركة، من خلال بث الوعي لدى المواطن الليبي في المحليات بأن المشكلات التي يعانون منها لايمكن أن تتغلب عليها المجالس المحلية بمفرده،و كثير من المشكلات يمكن ويسهل حلها بالتعاون وتظافر الجهود بين القطاعات وقوى الجهات المحلية بما فيها التنظيمات التطوعية والأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية . وإن دور مؤسسات المجتمع المدني العمل على تعميق مبدأ المشاركة في الإدارة المحلية بهدف تحقيق الديمقراطية المحلية .4 فمنطلق الادارة المحلية يعتمد على مبدأ البناء من أسفل وذلك بان تجعل من تفاعل الجماعات المحلية نقطة الانطلاقة الأساسية لتفعيل المجتمع الليبي ككل، واللامركزية هى الحالة او الوضع الذى يعطى فيه حق المشاركة في صنع واتخاذه القرار بجميع مستويات الوحدات المحلية. كون اسلوب العمل يقوم على مبدأ توزيع السلطة واتخاذ القرار والصلاحيات بين السلطة المركزية وهياكل أخرى مستقلة تتواجد في المناطق والتجمعات السكانية، ولذا تتمثل المؤسسات المدنية نقطة تفعيل دور السلطات المحلية إضافة ولإسنادها مهام سياسية وإدارية وتنموية تزيد من فاعليتها وتعزز حضورها، و تحمل معها مسؤولياتها وصلاحياتها وبالقطع لتحقيق ذلك يتم عبر تفاعل المواطن مع مؤسسات المجتمع المدنى من خلال حثها ومتابعتها.4

تعزيز المبادرات المجتمعية، تسهم مؤسسات المجتمع المدني في تسليط الضوء على أهم المبادرات المجتمعية المحلية وإبرازها والتركيز عليها، وذلك في إطار الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدى هذه المناطق والوحدات المحلية، نحو الأخذ بمطلب توفير جميع الخدمات البنية الأساسية والخدمية والارتقاء بمستوى معيشة المواطن ومن شأن ذلك ان تسهم فى تعزيز الشعور لدى هؤلاء المواطنين المحلين بدورهم وأن لهم صوت وقبول واهتمام. أما أشكال وطرق تحقيق ذلك من خلال التوافق والارتباط لقوى بمؤسسات المجتمع المدنى مما يتطلب بالضرورة فهم أهمية دور المؤسسات المدنية، وتأثيرها فى مجمل التفاعلات داخل وحدات الإدارة المحلية. وإن من شأن التعاون بين المجالس المحلية ومؤسسات المجتمع المدنى تحفيز المواطن نحو الاخذ بزمام المبادرات صوب إنشاء وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق المبادرات والإسهام في تخفيف العبء على كاهل الادارة المحلية وتخفيف ضغوط مطالب التوظيف والتعيين في أجهزة الدولة إضافة إلى إمكانية قيام القطاع الخاص بمهام تشغيل وصيانة مشروعات البنية الأساسية مما يضفي أبعاداً أخرى في مشاركة صناعة القرار المحلي.

رفع قدرات المجالس المحلية، من خلال الدعوة إلى المشاركة في تفعيل الهيئات التنفيذية والتشريعية وإرشادها نحو فهم أعمق لمشكلات هذه الوحدات المحلية وتحليل أسبابها. والمشاركة فى حضور جلسات النقاش تدفع بالمجالس الوحدات المحلية من مجرد هياكل إدارية تمارس أعمالاً روتينية يومية إلى وحدات خلق وإبداع وابتكار مدعمة بقدرات تحليلية قادرة على تطوير الأطر والبرامج والسياسات لمناطقها و يتأتى ذلك بمشاركة حقيقية وفاعلة مع كل الفرقاء والأطراف القوى المحلية، وفي ذات السياق السعي لرفع إدراك العاملين بالأجهزة الإدارية في الوحدات المحلية. 5

تعزيز التنسيق بين المجالس المحلية، بمعنى السعي للتجانس والتنسيق والتعاون بين الوحدات المحلية على مستوى المنطقة وعلى مستوى البلدية والمحافظة، سواء كانت إدارات على مستوى الخدمة العامة وغيرها من الأجهزة. ناهيك عن أن العمل المشترك بين مختلف المستويات المحلية فى المدينة والقرية ومؤسسات وممثلى المجتمع المدنى سوف تضمن بلا شك تكامل الأطر والبنية المحلية مما يدفع نحو مزيد من التعاون والتوافق فضلاً عن أن المطلوب ليس التوافق بين الإدارات والهياكل وإنما ضرورة العمل المشترك والأخذ بالآراء والرؤى التى ترفع من جودة الخدمة المقدمة وتعزز من حضور الهياكل المحلية وتطورها.

تعزيز الاهتمام بالترتيبات الدستورية، تميزت المراحل السابقة لحالة الإدارة المحلية بضعف وعدم استقرار الترتيبات التشريعية والتنظيمية، وعدم وجود ضوابط دستورية تحكم علاقات وممارسات الأفراد والمؤسسات. ناهيك أن استحقاق الدستور يتطلب توافقا وطنيا في الآراء في مجمل القضايا فى الميدان :الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، مما يشكل أساسا لبقاء أي ترتيبات مؤسسية مستقبلا. وسيادة وغلبه السلطة التشريعية والقانونية منطلقا أساسيا لبسط سيادة القانون الأمر الذي يتطلب جهوداً حثيثة من قبل كل أطياف المجتمع الليبي من أجل تطوير قدرة وكفاءة المؤسسات السياسية والإدارية.6 ولكي نضمن الاستقرار والديمومة للمؤسسات ويزداد قوة لابد أن يتم عبر اتباع نهج تشاورى وتشاركى يضم كافة الفرقاء والقوى والتيارات السياسية والمجتمعية،وعلى أن تكون فيه مقدمة مصلحة المواطن.ودور مؤسسات المجتمع المدني ليس منوطا بخلق توافق وطنى حول أهم القضايا الخلافية وإنما دوره يزداد أكثر بعد إقراره واعتماده.وعلى أن تضمن نصوص قانونية تستدعي ترتيبات مؤسيسة وضابطة وضامنة للامركزية والإدارة المحلية ويستتبع ويستلزم احترام أحكامه بمعنى ممارستها سلوكا وعملاً، فضلاً عن دور مؤسسات المجتمع المدنى فى ضرورة تجسيد مصالح المواطنين كوجود الأحزاب السياسية وخلق وتوفير النصوص التي تسعى لتطوير نماذج ثقافة التعددية وقبول الرأي الآخر.

تعزيز الوظيفة الرقابية وتدعيمها، فعالية دور مؤسسات المجتمع المدني في تحريك وتوجيه مسار العمل فى هياكل الإدارة المحلية، ذلك أن كثيراً من الأجهزة الرقابية التابعة لإطار جهاز الحكومة والإدارات المشرفة على الشؤون المحلية تخضع دائما لضغوط الجهات الفاعلة صوب تحقيق مصالحها وأحيانا لا انغماسها في تلقى المنافع الشخصية وتورطهم في علاقات ومصالح متبادلة مع قيادات الأجهزة الإدارية في الوحدات المحلية ،وفى أوضاع كهذه ينتظر فيها ان تكون لها دور فعال في الرقابة على الجهاز الإداري والتنفيذي أوفي دفع وتحريك وإصلاح الهياكل المحلية،ومن ثمة فإن فعالية مؤسسات المجتمع المدني تظهر فى تقويم اداء الجهاز الإدارى

المحلي في الوحدات المحلية،من خلال الدعوات لإصلاح أنظمته وممارساته وكشفها وتعريتها وإظهار صور القصور الإداري والتنظيمي، مما يتطلب أن يكون لمؤسسات المجتمع المدني مشاركة رسمية مما يعني تنظيمها وإعطائها الدور المناسب لها.7

دعم العملية الانتخابية، أن الذي يواجه المجتمع والدولة في ليبيا هو القدرة على إدارة عملية الانتقال من مرحلة انتقالية إلى حكم ديمقراطي مستقر وهو ما لم يتحقق إلا إذا تمكنت مؤسسات المجتمع المدني من ممارسه الفعل والدور بفاعلية على العملية السياسية ،فالتحدى الذى يواجه ليبيا في هذه المرحلة يتطلب تمكين الأفراد وتفعيل قدراتهم للاختيار والمفاضلة عبر إيصال الكفؤ للمكان المناسب. وكذا العمل على تأمين وجود بيئة ملائمة لتحسين أفضل الظروف لمراقبة هيئات الإشراف على العملية الانتخابية بشكل يضمن حرفية عملها ونزاهتها،فالمطلوب إتاحه الفرصة لتعاون المؤسسات المدنية وتعاضدها فيما بينها ومع السلطات المشرفة على إدارة العملية الانتخابية، وفى ذات الوقت هذا الدور لن يكون مؤثراً ولن يظهر دفعة واحدة، وإنما يتطلب الاستمرارية في المراحل المختلفة لكل الاستحقاقات القادمة على مستويات المجالس المحلية في المحافظات والبلديات وبما يخدم الأهداف اللامركزية، ودورها في هذا الجانب متعدد منها التأكيد على نزاهة المنافسة الانتخابية و إلا تكون مسيطرة عليها فئه معنية أو قبلية معينة، وإنما الهدف إتاحة المزيد من الآراء واشراك القوى المجتمعية،وعلى أن تقوم المؤسسات المدنية والأهلية بدورها في كشف خلفيات ومأرب المتقدمين ونزاهتهم،ودورها فى تقليل سيطرة وسلطة ونفوذ المال فى السياسة بالدعوة لشفافية مصادر التمويل السياسي للأحزاب،والابتعاد عن سيطرة المناطقية الجهوية والمحلية للناخب ،ودورها فى حشد الراى العام للضغط والتأثير على المشاكل والظواهر التابعة للعملية الانتخابية،وفى الكشف عن الفساد في الدوائر الانتخابية، فضلا عن إقناع الناخبين بالذهاب للتصويت لصالح المرشح المؤهل.8

الشفافية، وهى تتطلب السعي لنشر الوعي عبر فهم أعمق للمساءلة والشفافية وتفعيلها من خلال دور المواطن فى إخضاع المسؤولين المحليين للمساءلة المباشرة في وحداتهم الإدارية المحلية التى يخدمونها مما يعزز فاعلية وكفاءة الإدارة المحلية ويبعد شبح الفساد و الاختلاس.والشفافية تعنى التدفق الحر للمعلومات وسهولة حصول جميع المهتمين بالشأن السياسي العام بالمعلومات، ولا يقتصر معنى الشفافية على المعلومات التي تهم الإدارة المحلية وعملها،وإنما تشمل بشكل خاص المعلومات التى يحتاجها الأفراد وجميع المهتمين بالشأن المحلى.و إذا كانت المحاسبة والمساءلة أهم مسلمات نجاح الإدارة المحلية فإن الشفافية لا تقل عنها أهمية فالإدارة المحلية بحاجة الى التمتع بمستويات عالية من الشفافية إذا ما أرادت أن تنجح في إقامة نظام ديمقراطى يتسم بالمشاركة والفاعلية.

خاتمة:

يجب النظر إلى الإدارة المحلية في سياق تعزيز دور المواطن وتشجيعه على المشاركة الشعبية وتدعيمها في سياق إضفاء الطابع المحلى على مؤسساته ليس فقط من حيث مهامها وأهدافها بل وأيضا من حيث سلوكها وقدرتها على تلبية احتياجات مواطنيها والتي بالضرورة يتم دعمها وإحياؤها بدعم مؤسسات المجتمع المدني فهي القادرة على إيصال الصورة والمطلب لكافة الشرائح في المجتمع عبر مضامين أهمها إعادة تحديد مهمة الدولة وترسيخ أركان الحكم المحلي في البيئة المحلية،يجب بادي ذي بدء الإشارة إلى أن تعزيز اللامركزية والإدارة المحلية يبدأ بتحديد ولاياتها وأهدافها ومهامها وما تواجه من تحديات ويجب أن يكون ذلك معينا ومحققاً لتطلعات المواطن الأمر الذي يتطلب مناقشات والاتفاق عليها بالتشاور والمشاركة؛ لقطاعات عريضة من المواطنين، والذي يعد من أبرز أدوار مؤسسات المجتمع المدني، فمن خلاله نستبين ونستوضح سبل تحديد المسؤوليات، وسبل التعاون بين القطاعات المختلفة ،وبهذه الطريقة يكون الجميع قد شارك في تحديد مهام الدولة وإعادة فهم دور الإدارة المحلية في الرؤية المستقبلية، كما أن إعادة تحديد شكل الإدارة المحلية وطبيعتها بصورة مشتركة وشاملة لجميع الفئات والقطاعات تتيح فرصة أكبر لكل المشاركين في الدولة والمجتمع، لطرح الرؤى والأفكار حول سبل إنجاح الادارة المحلية.

كما أن إعادة تحديد مهمة الإدارة المحلية على صعيد تقديم الخدمات والأنشطة والمحافظة على الاستقرار ،بمعنى تحديد الدور الذي ليس على الصعيد السياسي، وإنما يتطلب إعادة النظر في الدور الذي تؤديه الإدارة المحلية اقتصادياً وإدارياً واجتماعياً، والكيفية التي تربطهما بالمجتمع المدني، والقطاع الخاص عبر المشاركة الكاملة في حل المشاكل، ووضع الخطط والمعالجات وضرورة اعتماد نهج قائم على المشاركة، ومن شأن ذلك أن يدفع نحو انسجام بين ما تقوم به الإدارة المحلية وما يتطلع إليه المواطن.

الهوامش :

1 – محمد سالم دراه المجتمع المدني في ليبيا:جدلية العلاقة مع الدولة" **عراجين**(القاهرة:دار سما،العدد 2،يونيو 2004)ص118–120.

2– محمد زاهي المغيربي"المتغيرات الهيكلية وأثرها على وضع وتنفيذ السياسة العامة" مجلة قاريونس العلمية(بنغازى: السنة 6،العدد2،1993)ص 215–216.

3 – خالد عمر مادي"تطور اللامركزية والحكم المحلي في ليبيا"**رسالة دكتوراه**(القاهرة:جامعة القاهرة،2015)ص78–88.

4 – حسين علوان البيج" الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة" ،على خليفة الكوارى(محرر) **المسألة الديمقراطية فى الوطن العربى**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)ص116–170.

5– حسن عبدالمطلب العلواني ،**اللامركزية في السياق المعاصر:الأبعاد والمحددات**(القاهرة :مركز دراسات الادارة العامة،2001) ص 24–29.

6– للاطلاع :خالد عمر مادي "تطور اللامركزية والحكم المحلى فى ليبيا"**مرجع سبق ذكره**.

7– إيمان حسين،"دور الجمعيات الأهلية في التنمية المحلية" ، على الدين هلال، (محرر)، **اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية**(القاهرة:دار الهلال،2011)ص411–439.

8– تقرير الأمانة العامة،**تطوير مؤسسات الحكم والإدارة العامة في إفريقيا**(نيويورك:الأمم المتحدة،المجلس الاقتصادي والاجتماعي،/6 /2004)ص14–16.